دور الانحرافات الجنسية في ظهور سلوك العود للجريمة لدى المرأة

- دراسة سيكوديناميةلحالات بمدينة بسكرة

الأستاذ الدكتور: نصر الدين جابر ، جامعة بسكرة، الجزائر

الباحثة: زرورة عبيد، جامعة بسكرة، الجزائر

الملخص:

تعني هته الدراسة الاهتمام البليغ لفئة اجتماعية جد خطيرة، تكمن كقنبلة موقوتة داخل مجتمعنا، و المتمثلة في فئة النساء معتادات الإجرام، و ذلك من خلال التعرف عن بنائهن النفسي و بالخصوص عن طبيعة حياتهن الجنسية، و مدى تأثيرها على سلوكياتهم التوافقية ذاتيا و اجتماعيا، إضافة إلى التعرف على مدى قابليتها التكرارية و خاصة على المستوى الإجرامي، سواء من خلال توظيفهن لتك السلوكيات المنحرفة جنسيا للبحث عن التوازن النفسي، أو قصد مبتغى آخر ذو دافع شخصي.

Résumé :

La présente étude s'intéresse à une tranche importante par sa dangerosité, car elle est considérée comme une bombe à retardement au sein de notre société ; elle n'est autre que les femmes criminelles. Nous tenterons, en premier lieu de connaitre leur psychologie mais surtout leur vie sexuelle et son degré d'influence sur leur attitude comportementale et sociale ; en second lieu, nous mettrons l'accent sur leur prédisposition à la récidivité criminelle engendrée dans la déviation et la perversion sexuelle dans le but de retrouver un équilibre psychologique perdu ou pour atteindre d'autres buts personnels.

مقدّمة:

عرف إجرام المرأة العربية و بالخصوص الجزائرية زيادة و تطور ملحوظ من خلال نوع و كمية الجرائم المقترفة خلال السنوات الأخيرة، حيث جاءت الإحصائيات تبين النسب الإجرامية في الجزائر موضحة مدى تفاقم الظاهرة وطنيا، بحيث كشفت التقارير الصادرة عن قيادة الدرك الوطني خلال دراسة ميدانية حول علاقة المرأة بعالم الإجرام إذ كانت على النحو التالي:خلال سنة 2006 قدرت جرائم النساء ما يعادل 1136 امرأة.

أما حسب مصالح الشرطة لنفس السنة فكان يقارب 4121 عبر كامل التراب الوطني، أما خلال سنة 2008 فكانت بما يقارب 2169 امرأة موقوفة، أما سنة 2009 قدر عدد النساء الموقوفات على كامل التراب الوطني ما يقارب: 20185 امرأة.[1]، كما سجلت ذات المصالح للأمن و الدرك الوطني خلال سنة 2013 بوجود: 11624 امرأة على علاقة بمختلف الجرائم التي شهدتها ولايات الوطن، منها 2572 امرأة متورطة بشكل رئيسي في ارتكاب هذه الجرائم مقابل 9052 أخرى وقعت ضحية هذه الاعتداءات الإجرامية.[2]

أما على المستوى المحلى فالظاهرة ليست ببعيدة كذلك، بحيث جاءت الإحصائيات القضائية على هذا المستوى موضحة الدور الذي تلعبه المرأة إجراميا

داخل المجتمع "البسكري"، و الذي يعد في العموم مجتمعا محافظا نظرا لما تسخر به المنطقة من عادات و تقاليد و أعراف مجتمعية عريقة، ينفى عنها العديد من الاقترافات الشاذة و خاصة بالنسبة للعنصر الأنثوي، إلا أن الواقع يقول العكس، فرجوعا للإحصائيات الإجرامية المصرح عنها من طرف الجهات القضائية المختصة بدائرة اختصاص الولاية، وضحت مستوى هذا الإجرام خلال السنوات الثلاث الأخيرة الماضية و التى أسفرت على و جود ظاهرات إجرامية جد خطيرة متمثلة في نساء معتادات تكرار الفعل الإجرامى، وبصفة غير منقطعة ما خلف لهن شهرة و قبول شبابى غير منطقى، إذ كانت على النحو التالى: -بلغت نتائج إحصائيات إجرام النساء لسنة: 2010بـ:461 امرأة موقوفة في مختلف الأنواع القضائية، إضافة إلى سنة 2011 فقدرت الإحصائيات الجنائية بـ:1131 قضية، أما فيما يخص السنة القضائية 2012 فكان الإحصاء ألجرمى النسوي يقدر بـ:722 بحيث تضم هته القيم العديد من الأنواع الإجرامية كالجرائم ضد الأخلاق، و الجرائم ضد الأملاك، و الجرائم ضد الأشخاص.

و نظرا لاستفحال هته المعضلة اجتماعيا أصبحت هته الظاهرة تشكل خطرا كبيرا يداهم كل أركان المجتمع نظرا لما تبثه من فساد أخلاقي و قيمي لدى فآت المجتمع بمختلف طبقاته، عاملة على ادحاض القيم النبيلة به، بحيث أثبتت العديد من الدراسات مدى تأثير العامل الإجرامي على الكيان المجتمعي و إمكانية تدميره كليتا كونه يتعلق بشخص الكائن الإنساني ذو الطابع ألعلائقي، كون إجرامه لا ينحصر على ذاته فحسب بل ينتقل إلى غيره قصد المساس بحقوق الآخر و التعدي على ما ليس له فيه أي حق، ذلك ما يؤكد و بشكل واضح مدى خطورة الوضع لهته الإشكالية مترامية الأبعاد الإنسانية و الاجتماعية و المهددة للوجود الإنساني، ما يدل على تأثيرها المؤكد و الذي لا يمكن إنكاره.

إذ ما ميز ذلك الطابع الإجرامي النسوي بروز خاصية أساسية متمثلة في التوظيف الجانب الجنسي، إذ نجد في واقعنا المعاش اليوم بأن المرأة تمتهن مجددا مهنتها القديمة ناشرة الفسوق و الرذيلة في المجتمع و على جميع المستويات العمرية

للأفراد، سواء كانوا أطفال، شباب أو حتى كهولا، باسم التحضر و التحرر الفردي من خلال التأثر بالثقافات المغايرة لقيمنا و لعاداتنا الإسلامية المحافظة.

بحيث يعد هذا الجانب من بين أهم التركيبات النفس البشرية و الذي لجأت البيولوجيا لتفسيرها في بادئ الأمر على أنها حالة من الجوع الجنسي، فقوبلت بعد ذلك بمصطلح "الليبيدو" عند مدرسة التحليل النفسي، و نظرا لمكانتها الكبيرة في نفسية الكائن البشري، فقد تنحط هذه الرغبة من حيث الموضوع إلى مستوى لا ينزل إليه الجوع، مما يدفع بالفرد إلى الجنوح و الوقوع في المحضور جراء إلحاح إشباع الدافع الغريزي، و عليه تبزغ ظاهرة الإجرام، مع إمكانية التكرار لتلك الأفعال المعاقب عنها قانونيا، بحيث هته الطاقة الليبيدية الباحثة عن الإشباع و التي ينبغي أن نفترض وجودها في أساس جميع السيرورات النفسية بوجه عام، نجدها تأثر في نوعية استجابة السلوك البشري، مؤثرة في حكمه على الأشياء، فهذه العينات المريضة نفسيا تعد خطرا على باقي المجتمع كونهن يعانين أو مدفوعات من عوامل قد تكون خفية عن شعورهن، مما يجعلهن يتخبطن في الاضطرابات النفسية و يعشن حياة بين الحقيقة و الخيال، فسلوكياتهن حقيقية في واقع غير موافق على هته السلوكيات العاملة على:- إما التقليل من التوتر و عدم التوازن النفسي هذا من جهة، و من جهة أخرى أن مثل هته الانحرافات قد تكون إما مباشرة من خلال معرفة الضرورة للقيام بها و إما غير مباشرة نتيجة عصاب مؤلم.

لذا عند التمييز بين الطاقة الليبيدية و بين كل طاقة نفسية أخرى، نفترض أن تكون كل هته الطاقات منسجمة و متكاملة فيما بينها، حيث في حال زيادة الطاقة النزوية يزيد التوتر عند الإنسان و عليه يظهر الغضب في تعامله و استجاباته الآحقة،...الخ، من العمليات النفسية المشابهة، لذا كان يرى العالم النفساني فرويد مثل نظرة الليبراليين الأوائل "بأن الإنسان حيوان معتد عدواني، و تنافسي معزول و مكتف بذاته"[3].

و عليه وجب ردعه قانونيا، و هذا ما أثبت واقعيا نظرا للتزايد المستمر في عدد النساء المنحرفات و معتادات الإجرام على مستوى كل من المحاكم و المجالس القضائية بصورة رهيبة.

إلا أن الكثير من هته القوانين و الأنظمة الوضعية البشرية لم تثبت جدارتها بالشكل المراد التوصل إليه من خلالها للتصحيح في الشخصية الإنسانية، كونها ليس باستطاعتها أن تنفذ إلى أعماق روح الإنسان، و تحدث التغيير فيه، و هذا ما أكدته ظاهرة العود لارتكاب الجريمة و خاصة عند العنصر النسوي، فظاهرة العود للجريمة تعد مؤشرا على خطورة المجرم، و عدم فعالية و مناسبة العقوبة التي تلقاها، كما تمثل خطرا على أمن المجتمع و مصالحه، و تؤصل الإجرام في نفوس البعض، و اكتسابهم سلوكا إجراميا متعددا، و محترفا أحيانا، من خلال تكرار الفعل الإجرامي، و على الرغم من هذه النتائج تبدو محسومة تجاه الرجل، إلا أن مشكلة العودة إلى الجريمة عند النساء لا تزال بحاجة إلى المزيد من الدراسات العلمية، و حصر الأسباب و حجم المعاناة، و الظروف التي دعت إلى العودة من جديد إلى الجريمة.

هذا من جهة القانونية، أما من الناحية النفسية للمجرم فيفسر عالم التحليل النفسيFreud ظاهرة العود للجريمة بأنها فعل إكراهي عند العصابيين و بأنها فعل لعقاب الذات، إلا أن معظم المدارس دراسة السلوك البشري أجمعت على أن القصد من تكرار السلوك أن عامل الحصول على اللذة ردته إلى التعلم الخاطئ، و الإشباع عد من أهم العوامل التي تؤدي إلى تكرار السلوك رغم عامل العقاب الموجه للجاني.

و عليه و من خلال كل ما سبق ذكره تناولنا فكرة عودة المرأة للإجرام كمجال للبحث، و كنشاط إجرامي حاولنا تفسيره و تحليله، ذلك ما دلنا على أهمية الدراسة الفردية للشخصيات المجرمة من الناحية النفسية الداخلية و البحث عن مدى التوافق النفسي للفرد المجرم اعتمادا و بشكل أساسي على مدى تأثير الطابع الجنسي في حياة هته الفئة من النساء معتادات الإجرام.

و من هذا المنظور تركزت دراستنا في هـذا المضـمون التمحـور في البحـث على إجابات للتساؤلات الواقع المعاش و المتمثلة في الآتي:

1.ما دور الانحرافات الجنسية في عودة المرأة للفعل الإجرامي بصفة متكررة ؟

بحيث انطوى هذا التساؤل على سؤالين فرعيين و المتمثلين في:

أ.ما طبيعة الحياة الجنسية للمرأة معتادة الإجرام؟.

ب.ما طبيعة العلاقة بـين الانحرافـات الجنسـية و سـلوك العـود للجريمـة لـدى المرأة؟

2.ما هي الأهداف التي تسعى المرأة معتادة الإجرام تحقيقها ميدانيا وراء فعل العـود الإجرامي؟.

و للإجابة عن هته التساؤلات قمنا بدراسة ميدانية نعرضها في قسمين:-القسم الأول نظري:

و يشمل باختصار تعريف الانحرافات الجنسية و محدداتها التشخيصية، مع التطرق لمفهوم السلوك الإجرامي، إضافة إلى تعريف العود للجريمة و خصائصه المميزة، أما القسم الثاني:- فاحتوى الجانب الميداني و المتضمن دراسة تحليلية لحالات من نساء معتادات الإجرام بمدينة "بسكرة"، متبعين في ذلك المنهج الإكلينيكي، بتقنية دراسة الحالة، مع عرض في الأخير لنتائج هته الدراسة.

أولا: القسم النظري:

1.تعريف الانحرافات الجنسية: تعرف على أنها:"ضروب من الممارسات الجنسية يخرج فيها أصحابها عن سبل الاتصال الجنسي الطبيعي و المألوف"[(4)].

2.**محدداتها التشخيصية:** تتمثل في الأمراض أو الانحرافات التي حددتها مقاييس الطب النفسي العالمية(DSM-IV)، مع وجود اختلافات تقسيميه في مراجعات أخرى، و لها عدة صفات و أعراض لابد أن تتجمع حتى نستطيع أن نطلق عليها انحرافا جنسيا و هي كالآتي:

أ/ لمدة 6 أشهر، متكررة، شديدة و عنيفة، خيالات جنسية أو رغبات جنسية أو فعل جنسي محدد.

ب/ يعتمد فقط على موضوع الانحراف و لا يوجد ما يثيره غير هذا الموضوع.

ج/ الانحراف الجنسي عادة تعبير عن طاقة جنسية مكبوتة، أو إحباط جنسي مزمن.

د/ الفعل تليه إثارة أور جازم، و عادة ما يصاحبه استمناء و فانتهازيا جنسية [5].

بحيث تتميز هته الاضطرابات النفسية الأصل، بشذوذ الموضوع و الهدف الجنسي بشكل مبالغ فيه، إذ يصبح الإشباع حينها لا يؤدي النتيجة المرجوة من تلك العلاقة، مما يكسب فاعلها السلوكيات المنحرف، و المؤدي في كثير من الأحيان للوقوع في المحظورات الإنسانية و حتى الاجتماعية مما يعطيها صفة السلوك الإجرامي و المعاقب عنه قانونيا، كون هته السلوكات مجرمة من طرف المشرع، كالمساهمة في قضايا ضد الشرف، أو التحريض أو المساعدة على أعمال منافية للآداب...الخ، من الأفعال التي تخدش الإحساس و تتعدى على حرمات الآخرين، جراء ما قد يدفعهم إليه توترهم و صراعاتهم الآشعورية و الباعثة للدوافع النزوية و العدوانية، و خاصة في الحالات الضاغطة كحل للمشاكل التي تعاني منها الأنثى بصفة دائمة و يومية.

3.تعريف السلوك الإجرامي: هو ذلك السلوك المادي الصادر عن إنسان، و الذي يتعارض مع القانون، فالجريمة هي في المقام الأول فعل آدمي أي سلوك صادر عن إنسان، فالفعل هو جوهر الجريمة و لهذا قيل: "لا جريمة دون فعل"، و الفعل يشمل الإيجاب كما يشمل السلب، فمن يأمره القانون بالعمل فيمتنع عن أدائه يكون قد خالف القانون، مثله مثل من يأمره القانون بالامتناع عن الفعل فيفعل سواء بسواء، ففي كلتا الحالتين هناك مخالفة لأوامر القانون [6].

1.3**أما تعريفه من الناحية النفسية:** فلقد أشار إليها عبد الخالق (1999) بأنه:"حيلة دفاعية للتخفيف من الصراع النفسي و الأزمات الداخلية، و الجريمة امتداد مباشر

لدى الشخصيات الغير سوية،لاستعداد إجرامي مكتسب من الطفولة المبكرة، استعدادا يجعل الفرد أشد تأثيرا بالآثار السيئة الاجتماعية"[7].

لذا يربط علماء النفس الجنوح بالجريمة، و يعتبرونها كأساس تمهيدي للاحتراف الإجرامي في مراحل لاحقة من العمر، و خاصة إذا لاقت ما يدعمها و ينميها في حيات الفرد سواء كان "فتاة أو فتى"، بحيث يكتسي سلوك الشخص محترف الإجرام خبرات خطيرة، و يكسبه بذلك صفة الخطورة الإجرامية، و ذلك كلما تعددت أشكال و أنواع القضايا المقترفة في حق الجاني، و هو ما يسمى بالعود للجريمة أو اعتياد الإجرام.

4.تعريف العود الإجرامي:هو: "حالة الشخص الذي يرتكب جريمة أو أكثر، بعد الحكم عليه نهائيا من أجل جريمة سابقة، فهذه الحالة تتكون من تكرار وقوع الجرائم متماثلة أو مختلفة يرتكبها شخص واحد"[8].

1.4**خصائص العود الإجرامي:** من الخصائص الأساسية للعود الإجرامي و التي حددها القانون الوضعي، اتضح بأن للعود شرطان ملزمان هما:

أ: صدور حكم بالإدانة على الجاني: مما يثبت بأن للشخص المدان ماضيا إجراميا، أوضحه الحكم الصادر عن القضاء، و يعد الحكم بمثابة إنذار للجاني بأن لا يعود للجريمة ثانية، فإذا عاد الجاني إلى الجريمة، فقد أظهر أن لديه شخصية خطيرة، لا تكفي العقوبات العادية المقررة للجريمة على ردعها، و لذا جاز أن تغلظ تلك العقوبات لتصبح قادرة على ردعه.

ب: اقتراف جريمة جديدة بعد الحكم السابق: و لكي يعد الجاني عائدا لابد أن يرتكب جريمة بعد الحكم السابق عليه، تكون مستقلة عن الجريمة السابقة التي صدر بها الحكم.

بحيث يعد اشتراط أن تكون الجريمة التالية مستقلة عن الأولى شرط جوهري [9].

ثانيا: القسم التطبيقية:

1.منهج الدراسة: طبقت الباحثة في هته الدراسة المنهج الإكلينيكي، و المتضمن للأدوات التالية:

1.1: الملاحظة البسيطة: و التي لا يمكن الاستغناء عنها كوسيلة مشاهدة لكل التصرفات و الإيماءات للشخصيات المدروسة، بحيث تم الاستزادة من خلالها بالتعرف عن الإيحاءات الجسدية التي تبرز الدلالات اللاشعورية، كلغة جسدية غير منطوقة و خاصة لدى مثل هته النسوة، معتادات السلوكيات الغير متداولة، بحيث تمثلت في سلوكيات عديدة، كالتعبيرات الانفعالية الكاذبة كالبكاء الهستيري، و الشعور بالنشوة عند طرق مواضيع و التعبير عن الاشمئزاز عند الحديث عن مواضيع مغايرة...الخ، من التعبيرات الملاحظة و الواضحة على مستوى المشاهدة من خلال حالات الدراسة.

2.1: **تاريخية الحالة:** و التي تطرقنا من خلالها إلى التعرف عن ماضي و تاريخ الحالات، و خاصة فترة الطفولة المبكرة من خلال أساليب التربية، و العادات الجنسية المكتسبة، و بدايات الجنوح و المتسبب فيه، إضافة إلى التطرق إلى عدة جوانب مدعمة، و بالخصوص إلى التعرف أكثر عن شخصية الحالات كونها فاعلة أو متفاعلة بهته الانحرافات، إضافة إلى معرفة نوع طابعها الإجرامي و تاريخها العقابي، و أثر انحرافاتها الجنسية فيه.

3.1: المقابلة الإكلينيكية: و بالتحديد النصف الموجهة، و التي تطرقنا من خلالها للبحث عن نوع الاضطراب الجنسي لكل حالة و ما يرافقه من انحرافات أخرى كميولات مستحبة ذاتيا، إضافة إلى التعرف عن طبيعة العلاقة بين السلوكيين (الجنسي و الإجرامي)، مع عدم إغفال التأكد من كون العامل الجنسي هو المتسبب الرئيسي في تكرار السلوك الإجرامي، و ذلك من خلال طرح تساؤلات حول معرفة أهم الأسباب الدافعة للعود للسلوك المعاقب عنه قانونيا، وصولا إلى التأكد من كون هته الشخصيات مضادة للمجتمع بشكل واعي أم لا.

4.1 الاختبارات النفسية: تم تطبيق كل من "اختبار الرورشاخ و اختبار تفهم الموضوع" قصد تبيان درجة التكيف لهاته النسوة، و إبراز التصورات الجنسية و العدوانية، من خلال المثيرات النفسية للاختبارين، التي تعكس السياقات الفكرية و دينامكية الشخصية و الصراعات النفسية للفرد، منذ فترات الطفولة المبكرة، و مدى قابليتها التكرارية، إضافة إلى التعرف على مدى خطورة هته الحالات سواء على ذواتهم أو على المجتمع.

5.1 حالات الدراسة: قدرت حالات الدراسة بستة حالات (06) من النساء معتادات الإجرام من مدينة بسكرة، بحيث تم اختيارهن وفقا لشروط محددة:

-السن بين(25 إلى 60) سنة، أن تكون الحالة من مدينة بسكرة، أن تكون تعتمد بالدرجة الأولى في إجرامها على انحرافاتها الجنسية، أن تكون قد سبق لها الدخول للسجن أكثر من مرة.

2.نتائج الدراسة:

فمن خلال ما تم التوصل إليه إجرائيا وفقا لنتائج الدراسة لعينة النساء محترفات الإجرام، تبين لنا من خلالهن ما لدور الشذوذ الجنسي من أهمية بليغة في تكرار السلوكات الشاذة و المعاقب عليها قانونيا، بحيث أظهرت النساء معتادات الإجرام قابلية و إستعدادية نفسية تدفعهن لتكرار و العودة لتلك السلوكات المنافية للآداب ما يؤدي بهم لسلب حريتهن جراء ما يقمن به من أفعال تعد غير قانونية في نظر المشرع، إذ توصلنا لإثبات ذلك الدور من خلال الإجابة عن التساؤلات البحثية التالية:

فبالنسبة للسؤال الأول: الباحث عن طبيعة الحيات الجنسية للنساء معتادات الإجرام فتبين من خلال التحاليل العامة لبروتوكولات النفسية الحالات أنهن يحيين حيات جنسية غير سوية.

- ✓ بحيث جاءت نتائج دراستنا موضحة لبروز الطابع (السادو ماز وشي) بشكل عام عند معظم الحالات، إضافة إلى الجنسية المثلية لدى حالة

واحدة، مع مرافقة هذان النوعان لأنواع أخرى من الانحرافات الجنسية كالبصبصة و الاستعراض و الاستمناء، لدى عامة الحالات المدروسة.

- ✓ إذ نجد جل حالات الدراسة موجهة عدوانها تجاه نفسها بالدرجة الأولى و تجاه الغير كذلك، بقصد القصاص من الذات و من الغير، بحيث تجلى الطابع الجنسي المازوشي من خلال توجيه العدوان نحو الذات كانتقام من النفس، جراء ما يشعرن به هته النسوة من تحقير للذات و إحساس بالدونية مقارنة بالغير، مع توجه غير واعي و مثبت بشكل مرضي قصد إفناء الذات و بتلذذ لا متناهي، و الراجع بالأساس إلى ما أشارت إليه تاريخية حيات معظم حالات الدراسة، جراء ما اكتسبنه و خبرنه خلال المراحل العمرية الأولى، كإحساسهن بعدم الاهتمام من أقرب أناس لهم، و الجز بهم لخوض معترك الحيات الصعبة بمفردهن و كأنهم لا يمتون لهم بأي صلة، كل ذلك عمل على تكوين الشخصية الجافة شعوريا و التي تفتقر للأمان من الآخر، نظرا لنظرتها الإحتقارية لنفسها و لكيانها كأنثى، ما سهل لها كل شاذ بطرق استسلامية قصد إفناء الذات، نظرا لعدم فعاليتها و خلفيتها الهشة، إضافة إلى التربية الغير سليمة و التقمصات الأنثوية الشاذة ...الخ، من الدوافع المؤثرة في التكوين النفسي المنحل و المنحرف، كما وافقت نتائج الاختبارات النفسية لما تم التصريح به من خلال المقابلات العيادية، بحيث كانت دالة على مازوشية مرضية واضحة تمثلت في كثرة الاستجابات التشريحية الداخلية و كثرة تغليم العلاقات، و وضوح في الاضطرابات ذات الطابع الجنسي من خلال الاستجابات على البطاقات ذات البعد الجنسي، مما أثبتت وجود مستوى نزوي عالي الإشباع و الغير متحكم فيه.

إلا أن هاته النسوة نظرا لطبيعة الحيات النزوية ذات الدافع التدميري، لم تكتفي من توجيه عدوانيتها لذاتها فحسب بل عملت على تحويل ذلك الألم للغير، جراء دوافع تدميرية لذية متمثلة في الطابع الجنسي السادي، بحيث تمثل ذلك من خلال القصاص من الآخر بدون رحمة و بدون تمييز، كاستغلال الغير و التغرير

بهم و ترويج و إشاعة الآفات الجنسية الضارة حتى تعم الرذيلة و الأمراض الاجتماعية الخطيرة بكامل المجتمع، كل ذلك بمنطلق الرغبة في رؤية الغير يعاني مما يؤدي بها إلى الارتواء النفسي و الإحساس بالنشوة، جراء ما تراه هته النسوة من آلام نفسية و معانات من طرف الغير و بتعميم الرذيلة، على كامل المستوى الاجتماعي، نظرا لما ترسخ بذاكرتها اللاشعورية، مكونة من خلاله آراء تحطيمية للغير بقصد و بدون قصد، حتى تلقى هته المريضات نفسيا الرضى و الإشباع النفسي و النزوي، نظرا للمستوى العدواني الذي ظهر من خلال الآليات الإسقاطين و الموضحة لمستوى تدميري كبير من خلال الاستجابات الدالة على ذلك ككثرة الاستجابات اللونية.

- كما جاء الانحراف الجنسي المثلي موضحا من خلال الرغبة في معاشرة بني جنسها جراء ما تشعر به الحالة من ميل نفسجنسي مستحب للإناث مقارنة بالجنس المخالف، نتيجة تربية خاطئة مع ميل عدواني ما أدى بالحالة إلى استغلال تلك الشذوذ كفرض سيطرتها على الغير، إضافة إلى توظيفية انحرافها وفقا للطابع النزوي المسيطر و المتمثل في السادية، بحيث تستغل خبراتها الشاذة في جر الفتيات و تدريبهم على الأفعال المخلة بالآداب، كل ذالك قصد مبتغى ذاتي و الرامي إلى الإحساس بآلام الغير و التلذذ بها.
- بحيث يرجع كل ذلك بالأساس إلى الدور الأنثوي المستدخل ذو الطبيعة المشوهة و الدال على اضطرابات بالمراحل الأوديبية و كذا التقمصات للأدوار الجنسية من طرف النماذج الوالدية كمشاريع تقمصية و التي اتسمت بالشذوذ و الانحراف، إضافة إلى أساليب التربوية الغير صحية كأساس مبدئي لإنشاء شخصيات غير سوية مستقبلا، كل ذلك ساهم في البناء النفسجنسي الشاذ لهته النسوة، ما أدى بهن لتمثل الدور الأنثوي من خلال التفعيل للجانب الجنسي دون غيره، و بطريقة منحرفة.

مع ظهور لانعدام الضمير المتمثل في (الأنا الأعلى) و الراجع إلى انعدام الخلفية الأخلاقية و كذا تمثل السلطة نتيجة انعدام الدور الأبوي الحازم خلال مراحل النمو المبكرة للحالات.

و الذي ساهم في تكوين الأنا المثالي الشاذ و الراجع إلى المثلنة في تقمص الموضوعات الأوديبية الأولية للوالدين و خاصة من طرف نموذج الأم المشوه، بتقبل كل أصناف التحقير و التعذيب و إذلال الذات.

كون الأنا المثالي يعد وريث عقدة أوديب و لذلك فهو أيضا نتيجة اقوي الدوافع و أهم التقلبات اليبيدية في الهو، و بتكوين هذا الأنا المثالي يقوم الأنا بالتغلب على عقدة أوديب كما يقوم في نفس الوقت بوضع نفسه تحت سلطة الهو، فبينما يقوم الأنا على الأخص بتمثيل العالم الخارجي أي الواقع، يقوم الأنا الأعلى على العكس من ذلك بتمثيل العالم الداخلي، فالصراع الذي ينشب بين الأنا والأنا المثالي، إنما هو يعكس في نهاية الأمر الخلاف بين ما هو واقعي وما هو نفسي، أي بين العالم الخارجي و العالم الداخلي [10].

ما عمل على ظهور تلك الإختلالات و المؤسسة على كيفية التنظيم الليبيدي خلال النمو النفس الجنسي، أي طريقة توزيع "كمية الليبيدو" على كل من الأنا و الموضوع و مدى تكامل النزوات الجنسية تجاه الموضوع الموحد، هذا الاستثمار المتكامل هو الذي يضمن في المنظور "فرويد" التحكم في النزوات المجزأة لدى الطفل التي تحرك الاندفاعات الإنحرافية المتعددة الأشكال [11].

و لهذا يمكننا القول أن البناء النفسي للحالات دل على الشذوذ، ما أدى بغالبية التنظيمات النفسية لتوظيفهن سيرورات نفسية ذات الطابع النرجسي و هستيرية من خلال التعامل مع الواقع بطرق لاشعورية، عن طريق الجسد ما دل على اضطرابات نفسية واضحة ذات طابع جنسي شاذة، مع انعدام كلي للخلفية الأخلاقية.

أما إجابة عن السؤال الثاني: الباحث عن طبيعة العلاقة بين الانحرافات الجنسية و سلوك العود للجريمة؟.فجاء موضحا من خلال ما صرحت به حالات الدراسة لمدى توظيفيتهن لانحرافاتهم النزوية ضد ذواتهم و ضد الغير.

إضافة إلى ما أظهرته الاختبارات النفسية للتنظيمات النفسية الشاذة ذات الآليات النفسية الجامدة و المشوهة بحيث تمثلت في القولبة الفكرية و الدالة بشكل ثابت على التكرارية و الروتينية الأدائية لنفس السلوكات اليومية و خاصة الدافعة للشعور بالتوتر النفسي، إضافة إلى ما جاءت به الاستجابات للبطاقات الجنسية و الدالة على حرية جنسية مبالغ فيها و شاذة مما أكدت إمكانية اقتراف جرائم جنسية جراء ذلك المستوى النزوي الكبير ضد الذات و ضد الغير، و الدال على سيرورة نفسية ثابتة، إضافة إلى ما جاءت به استجابات اختبار تفهم الموضوع المدعمة للاختبار ألإسقاطي لبقع الحبر و كذا المقابلات العيادية(المقننة و النصف موجهة).

بحيث خلص إلى أن جل حالات الدراسة يلجأن لحل عراقيلهم و صراعاتهم النفسية بنفس آليات الدفاعية الشاذة، بحيث تمثل معظمها في جانب صد الصراعات ذات الطابع ألعلائقي و الدال على عدم تكيف هته النسوة اجتماعيا مع دلالات عدوانية على المستوى ألعلائقي ما أدى إلى إثبات العلاقة العدوانية "السادية" بين حالات النسوة معتادات السلوك الإجرامي و تكرارية الفعل الإجرامي ذو البعد الاجتماعي، ما أكدت على خطورة الحالات على أنفسهن و على غيرهم، و إمكانية تكرارية التوظيف السادي ضد الغير و ضد المجتمع كلما تعرضن لإشكالية صد الصراع و كحل للنزاع النفسي، ما أدى إلى التأكيد على التنظيم النفسي السيكوباتي لدى حالات الدراسة.

بحيث يعد الاضطراب السيكوباتي من اضطرابات الشخصية، كما يعد من أخطر الشخصيات الضد اجتماعية، نتيجة تكراراتها الإجرامية مع انعدام الردعية القانونية لهم، بحيث جاء في التصنيف الرابع للطب النفسي موضحا

لأعراضه المرضية، تحت اسم اضطراب الشخصية المضاد للمجتمع Antisocial PD : متمثلا بالخصائص التالية:

1.نمط شامل من الاستهانة بحقوق الآخرين و انتهاكها، يحدث منذ سن الخامسة عشرة، كما يتبين في ثلاث (أو أكثر) مما يلي من أعراض:-

أ.العجز عن الامتثال للمعايير الاجتماعية المتعلقة بالسلوكيات الجائزة قانونيا يتجلى ذلك في تكراره لأفعال تضعه تحت طائلة القانون.

2.الغش و الخداع، كما يتجلى في تكرار الكذب، و اتخاذ أسماء مستعارة و الاحتيال على الآخرين لمآربه الخاصة أو متعته الشخصية.

3.الاندفاعية و العجز عن التخطيط للمستقبل.

4.النزق و العدوانية، كما يتمثلان في تكرار الشجار أو الاعتداء البدني.

5.التهور و الاستهانة بسلامة الذات و سلامة الآخرين.

6.انعدام المسؤولية كما يتمثل في العجز المتكرر عن الدوام على سلوك وظيفي قويم، و العجز المتكرر عن الوفاء بالتزاماته المالية.

7.عدم استشعار الندم على ما يقترف، كما يتجلى في عدم الاكتراث بمشاعر الآخرين و تبرير إيذائهم و إساءة معاملتهم و السرقة منهم.

ب.الشخص في الثامنة عشرة من العمر على الأقل.

ج.هناك أدلة على وجود اضطراب السلوك Conduct Disorder الذي بدأ حدوثه قبل سن الخامسة عشرة.

هـ.لا يحدث هذا السلوك المضاد للمجتمع على وجه الحصر أثناء المسار المرضي للفصام أو أثناء نوبة هوس [12].

إذ نجد بأن مشكلة السيكوباتي ليست في ظاهر سلوكه بقدر ما هي في ضعف كيانه الداخلي (الذات الداخلية) و تشوهه و عجزه، و إذا كان البارنوى

قد حل هذه المشكلة بالتوجس و الحذر و الاقتراب مع وقف التنفيذ، و كان الفصامي قد حلها بالانسحاب العدمي و النكوص و التفكك، فإن السيكوباتي يحلها جزئيا بإطلاقها فجة منفرة متحدية، ثم بإخفاء ما تبقى منها بالإضافة إلى ما تيسر من السلوك الدمث العادي داخل أعماقه .

و إذ يبدو متوحشا معتديا لأخلاق له في ظاهر الصورة الإكلينيكية يمكن للباحث أن يتبين أن هذا السلوك هو دفاع عن ذلك الضعف الداخلي، و في نفس الوقت فإن هذا السلوك هو تفعيل "Acting out" لمحتوى اللاشعور، بمعنى أن الذاتية و الانفرادية و إلغاء الآخر بدلا من أن تكون قابعة في اللاشعور في الأحوال العادية تظهر في السلوك بطريق غير مباشر، فإنها عند السيكوباتي تخرج في سلوك يلبس شكل السواء مباشرة، و لكنه يحقق هذه الذاتية في فعل معلن مباشر، أي "التركيب المعكوس"، و رغم هذا التفعيل الذي يطلق للأنانية العنان، و الذي يسمح للعدوان بالظهور متحديا إلا أن الأمر ليس مجرد ردة إلى المراحل البدائية بقدر ما هو أسلوب دفاعي ضد الضعف الداخلي و الهجوم الحقيقي و المتخيل من جانب العالم الخارجي.

و عليه في الأخير هذا ما يدفعنا بالقول أن للدور الجنسي الدافع القوي لعودة المرأة للسلوكات المجرمة قانونيا [13] ، أما إجابة عن التساؤل الخاص عن ما تسعى إليه المرأة معتادة الإجرام لتحقيقه ميدانيا وراء فعل العود الإجرامي؟، فلقد دل عليه من خلال ما جاء في تصريح معظمهن في حدود البحث عن كسب الرزق و الذي يعد كآلية دفاعية مقبولة على المستوى الشعور و على مستوى عامة الناس، إلا أنه في المقابل و من خلال الخبرات اليومية المعاشة فإن هناك نساء أكثر فقرا، إلا أنهن لا تقمن بمثل هته الأفعال السالبة للحرية و ذات الطابع الإجرامي و السيكوباتي، إضافة إلى أنواع أخرى من الحالات المنحرفات جنسيا يسعين لتحقيق توازنهن بطرق مشروعة عن طريق الزواج المباح قصد تحقيق حياة صحية بدون أن يعرضن أنفسهن لما يضاهي العرف و لا القانون.

خاتمة:

وعليه و من خلال النتائج المتوصل إليها توضح ما للدور الجنسي المرضي من أهمية كبيرة دافعة لارتكاب الأفعال الشاذة اجتماعيا ما يكسب صاحبها الصفة المجرمة و السيكوباتية جراء الفعل المكرر لهته السلوكات الغير أخلاقية ولا اجتماعية، لذا فالجانب الجنسي عد ولازال يعد من أهم المكونات الأساسية للتركيبة الإنسانية، إذ أوكلت إليه المدرسة التحليلية "فرويدية" جميع الاضطرابات التي تصيب الفرد، بحيث تكسب المريض أعراضا و سلوكات تعد شاذة مقارنة بأعراف عامة الناس، واضعة إياه ضمن فئات مرضية اجتماعيا جراء ذلك التأثير الجد هام على كامل الشخصية و الغير منطقي.

لذا وجب إعطاء الاهتمام الكافي و الصحي للمراحل النمائية المبكرة و التي تعد من أهم المسببات للأمراض الشخصية على طول حيات الفرد، إضافة إلى تكثيف الجهود للعمل على التصدي لهته المعضلة الاجتماعية و السلوكات الدخيلة و المريضة إجتماعيا، حتى نجتث شبابنا من وحل الأمراض و الآفات المدمرة للأخلاق و للصحة و للمستقبل ككل، إذ المتتبع للمجال البحثي يلاحظ نقص كبير في الجانب الأبحاث العلمية ذات الاختصاصات المختلفة في المجال البحثي الجنسي، و كذا في مجال السلوكات المرضية للمرأة، إلا من خلال بعض الدراسات ذات البعد الاجتماعي و المحددة في إطار البحث عن العوامل الباعثة لهته السلوكات دون التطرق إلى العوامل الذاتية، و المحددة للخصائص الشخصية

البشرية، و مدى تأثيرها المباشر على كامل الشخصية كونها لها علاقة مباشرة بكيان الفرد، بدون تدخل أي متغيرات أخرى مانعة أو باعثة لذلك السلوك دون غيره.

❖ **هوامش البحث:**

(1) المرأة تتنزع الريادة في عالم الجريمة(د.ت).تم استرجاعها في تاريخ:14 مارس. 2012 من
http://www.elmihwar.com/?p=3253

(2) جريدة أخبار اليوم.(03/ 02/ 2014). **الجنس اللطيف يتصدر الاعتداءات و السرقات عبر الشوارع**، تم استرجاعها في تاريخ:15.فيفري 2014 من http://www.akhbarelyoum.dz/ar

(3) سيغموند فرويد، ترجمة: جورج طرابيشي، **الحياة الجنسية**، ط3، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت،1999، (ص: 22)

(4) منير البعلبكي، **موسوعة المورد**، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، دس، ج9، (ص:31).

(5) دن، الاضطرابات النفسية الجنسية Sexual disorders (الانحرافات الجنسية)-علم النفس المعرفي، (د.ت)، تم استرجاعها في تاريخ :10/02/2012 من
http://www.psy-cognitive.net/vb/t445.html

(6) عبد الله سليمان، **شرح قانون العقوبات الجزائري القسم العام**-الجزء الأول الجريمة- دار المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، ط5،2004،(ص:146).

(7) عبد الخالق جلال الدين، **الجريمة و الانحراف الحدود و المعالجة**، الإسكندرية،1999، (ص:24).

(8) دن،-دور المؤسسة العقابية –منتديات الجلفة لكل الجزائريين و العرب- 03/01/2012، تم استرجاعها في تاريخ:06/ 02/ 2012من http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=518468

(9) عبد الله سليمان، مرجع سابق، (ص:378-380).

(10) سيجمند فرويد، ترجمة:محمد عثمان نجاتي، **الأنا و الهو**، ط4، دار الشروق، القاهرة، 1982، (ص:60) .

(11) عبد الرحمان سي موسي، محمود بن خليفة، **علم النفس المرضي التحليلي و الإسقاطي** ، ج1، 2008، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (ص:92).

(12) الرابطة الأمريكية للطب النفسي،ترجمة: أمينة السماك، عادل مصطفى،**الدليل التشخيصي الرابع للاضطرابات النفسية**، 2001، (ص:303-304).

(13) اضطرابات الشخصية.(د.ت). تم استرجاعها في تاريخ:12فيفري 2013 من http:/www.rakhawy.org/a_site/psychotherapy/books/PsychopathologyWeb/Psychopathology_No_10.htm